DELMAR INTERNATIONAL

FOR UNDERGRADUATE AND POSTGRADUATE

PROFESSIONAL STUDIES COLLEGELTD

Professional Research Thesis Titled

The Effectiveness of the Financial Controller in Monitoring and Preserving Public Funds in Public Service Institutions Operating in the City of Misurata

The Researcher

Khairalla Omran A. Madi

Supervisor

Committee for research and advanced professional studies

2025

دكتوراه مهنية في تخصص المحاسبة بعنـوان

مدى فاعلية المراقب المالي في الرقابة والمحافظة على المال العام بالمؤسسات الخدمية العامة العاملة بمدينة مصراته .

اسم الباحث

خيرالله عمران أبوبكـر مادي .

إشراف

الأستاذ الدكتور: محمد سعيد

2025

الشـــكـــر والتقـديـــر

بسم الله الرحمن الرحيم

قـال تعـالى : {وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ}. (سورة هود: 88)

يسرني ويشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر وخالص الامتنان للدكتور/ محمد سعيد لتفضله بالإشراف على هذه الدراسة، ولما قدمه لي من ملاحظات قيمة وتوجيهات سديدة رسمت لي الطريق لإخراج هذا العمل بشكل علمي، ليكون خدمة للبحث العلمي، وإضافة في مجال المحاسبة. كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر والتقدير لإدارة DELMAR COLLEGE UK على متابعتهم لتفاصيل هذا العمل، وعلى دعمهم المعنوي.

كذلك أتقدم بخالص الشكر والعرفان لكل من قدم لي المساعدة في إعداد هذه الدراسة سواءً بالمادة العلمية أو بإبداء الرأي والمنشورة والتعاون المثمر، وكذلك أشكر كل من ساعدني في الدراسة الميدانية.

كما أخص بعميق الشكر والتقدير شقيقتي د. خديجة عمران مادي لقيامها بالمراجعة اللغوية لمحتوى هذه الدراسة. أيضاً أشكر إخوتي وأخواتي على تشجيعهم ومساعدتهم، فقد كانوا عوناً لي في استكمال هذا العمل.

الباحث

إلى روحهما الطاهرة (أبي وأمي) رحمهما الله وجزاهم عنا خير الجزاء

إلى روح أخي عبد الحكيم رحمه الله رحمة واسعة

وإلى إخوتي وأخواتي الأعزاء حفظهم الله ورعاهم

وفاءً وحباً لهم أهدي هذا العمل المتواضع

الملـخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور المراقب المالي كونه أداة فاعلة في الرقابة الداخلية في الوحدات الإدارية الممولة من الميزانية العامة للدولة، وكذلك كونه يتمتع باستقلالية كاملة عن الجهة التي يراقبها، حيث أعطاه القانون المالي للدولة اختصاصات كبيرة من بينها أنه مستقل عن الجهة، ويُكلف بقرار من وزارة المالية ويتبعها مالياً وإدارياً، وأُعطي له حق الإشراف على القسم المالي بالجهة ومتابعة ومراقبة نفقاتها المخصصة لها وإيراداتها المقدرة مسبقاً، ومتابعة الجهة مالياً والموافقة على الارتباطات التي تقوم بها الجهة الإدارية مع الأفراد والجهات الأخرى، كذلك تهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور المراقب المالي المهم في المحافظة على المال العام من الإسراف والتبذير والسرقة وسوء استعمال أصول الدولة، ومتابعة ذلك وبدل العناية المهنية المطلوبة منه بكل كفاءة وفاعلية؛ لكونه أداة فعالة في المحافظـة على المال العام.

ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي كأداة للدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها، حيث تم تصميم صحيفة استبيان كأداة لجمع البيانات وتوزيعها على (37) مؤسسة ووحدة إدارية خدمية عامة عاملة بمدينة مصراتة حسب الكشف المقدم بناءً على طلب الباحث من مراقبة الخدمات المالية مصراتة، حيث تقع هذه الجهات العامة في نطاق جغرافية البلدية. حيث تم توزيع هذه الاستبانات بأسلوب الخصر الشامل، وبلغت الاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي (110) مفردة استخدمت بياناتها لإجراء الاختبارات الإحصائية المناسبة بواسطة برنامج SPSS إصدار 27.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج بناءً على فرضيات الدراسة منها قبول الفرضية الأولى وهي توفر الاستقلالية المطلوبة من المراقب المالي عند أداء وظيفته الرقابية للمحافظة على المال العام. كما تم قبول الفرضية الثالثة التي تنص على أن المراقبين الماليين يقومون بواجباتهم على أكمل وجه بكفاءة

وفاعلية للحفاظ على المال العام في المؤسسات العامة التي يقومون بالرقابة عليها. كذلك تم قبول الفرضية الثانوية التي تشير إلى الاختصاصات الواجب أداؤها من قبل المراقبين الماليين وفقاً للقوانين والتشريعات الليبية السائدة.

في حين تم رفض كل من الفرضيتين الثانية والرابعة من فرضيات الدراسة والتي ينص كل منهما على التوالي، إلى توفر الاستقلالية المطلوبة للمراقب المالي للمحافظة على المال العام، والأخرى التي تنفي أن المراقبين الماليين يقومون بواجبهم على أكمل وجه وبكفاءة وفاعلية في الحفاظ على المال العام بالمؤسسات العامة موضوع الدراسة.

Abstract

This study aims to demonstrate the role of the financial controller as an effective tool for internal oversight in administrative units funded by the state's general budget. It also aims to demonstrate the controller's complete independence from the entity they monitor. The state's financial law grants them extensive powers, including independence from the entity. They are assigned by a decision from the Ministry of Finance and report financially and administratively to the Ministry. They are also given the right to supervise the entity's financial department, monitor and control its allocated expenditures and pre-estimated revenues, monitor the entity's finances, and approve the administrative entity's transactions with individuals and other entities. This study also aims to define the important role of the financial controller in protecting public funds from extravagance, waste, theft, and misuse of state assets. They also aim to monitor these matters and provide the required professional care with efficiency and effectiveness, as they are an effective tool in preserving public funds. To achieve this goal, the descriptive-analytical approach was used as a study tool by collecting data from various sources. A questionnaire was designed as a data collection tool and distributed to (37) public service institutions and administrative units operating in the city of Misurata, according to the list submitted at the researcher's request from the Misurata Financial Services Control Authority. These public entities are located within the municipality's geographical scope. These questionnaires were distributed using a comprehensive survey method, and (110) questionnaires were suitable for statistical analysis. Their data were used to conduct appropriate statistical tests using SPSS version 27.

The study reached several conclusions based on the study's hypotheses, including the acceptance of the first hypothesis, which states that the financial controller has the required independence in performing their

oversight function to safeguard public funds. The third hypothesis was also accepted, stating that financial controllers perform their duties to the fullest extent, efficiently and effectively, to safeguard public funds in the public institutions they oversee. The secondary hypothesis, which refers to the competencies required by financial controllers in accordance with prevailing Libyan laws and regulations, was also accepted. While the second and fourth hypotheses of the study were rejected, each stating, respectively, that the financial auditor possesses the necessary independence to safeguard public funds, the other denies that financial auditors perform their duties fully, efficiently, and effectively in safeguarding public funds in the public institutions under study.

المقدمـــة:

تعتبر مهمة المحافظة على المال العام وحمايته من الضياع والتلف وسوء الاستعمال والسرقة من أحد الوظائف التي يقوم بها المراقب المالي، وهذه الوظيفة كلفها به القانون المالي للدولة كوظيفةٍ رقابية، وتهدف كذلك من التأكد من الإنفاق في الوزارات والهيئات التابعة للدولة، ورقابة الإيرادات المتحصل عليها وفقاً للقوانين واللوائح والنظم والتعليمات والقرارات المعمول بها.

ولما لهذه الوظيفة الرقابية من أهمية كبيرة للحفاظ على المال العام وحمايته من الضياع وسوء الاستعمال وغيرها من التعاملات التي تؤدي إلى هدره وسرقته وأخذه بغير حق، فقد نص قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن على كيفية تنظيم وتحديد وظيفة المراقب المالي واختصاصه في الوزارات والهيئات والمؤسسات الخدمية العامة التي يتم الإنفاق عليها كلياً أو جزئياً من ميزانية الدولة.

ومن خلال أهمية دور المراقب المالي الرقابي في المحافظة على المال العام، ولما لها من آثار على الدولة وأنشطتها الاقتصادية والمالية والاجتماعية بصفة عامة، فقد رأى الباحث أهمية دراسة دور المراقب المالي وفاعليته في الرقابة على المال العام بالمؤسسات الخدمية العامة في نطاق مدينة مصراته– ليبيا، ومعــرفة مدى فاعليته في الحفاظ على المال العام باستخدام هذه الأموال فيما هو مخصص لها بكل كفاءة وفاعلية.

وقد تم في الإطار النظري للدراسة تحديد المشكلة وعنوان الدراسة وهو: "**مدى فاعلية المراق المالي في الرقابة والمحافظة على المال العام بالمؤسسات الخدمية العامة العاملة بمدينة مصراته**". وتم تحديد أهداف الدراسة وأهميتها سواء أهميتها النظرية أو العملية، كذلك تم وضع حدود الدراسة وهي المؤسسات الخدمية العامة العاملة بمدينة مصراته والحدود الزمانية؛ وتم تحديد سنة 2024 والثلاثة

الأشهر الأولى من سنة 2025، وقد تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة، وتم الاعتماد على الأسلوب الكمي لجمع البيانات باستخدام وسيلة الاستبيان، واستخدام الأساليب الإحصائية للبيانات وصولاً للنتائج، وذلك بهدف اختبار صحة الفروض، وتعميم النتائج على مجتمع الدراسة (المراقبين الماليين والمراجعين الداخليين والمدراء الماليين) بالمؤسسات الخدمية العامة العاملة بمدينة مصراتة.

وقد تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول، وخصص الفصل الأول لعرض الرقابة المالية من حيث نشأتها ومفهوما وأهدافها وأهميتها وخصائصها، والأسس القانونية لها في الرقابة على المال العام. أما الفصل الثاني فقد تناول الرقابة الداخلية ومفهومها وأهميتها، وكذلك أنواعها وخصائصها، كما تم تناول المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية، وتناول أيضاً اختصاصات المراقب المالي كجزء من نظام الرقابة الداخلية.

في حين تطرق الفصل الثالث للقطاع العام في ليبيا من حيث مفهومه وأهمية الرقابة الداخلية في مؤسسات القطاع العام وهيكلها، وتناول الفصل أيضاً المال العام في ليبيا من حيث المفهوم العام ومصادره ومكوناته وأساليب حمايته ومقومات المحافظة عليه، أسس الرقابة عليه، وصور الاعتداء عليه، والفساد الإداري وأسبابه. كما تطرق الفصل الثالث إلى الوسائل والنظم الرقابية في الوحدات الإدارية العامة، وإمكانية تحسين وتطوير الرقابة، وتقييم الأداء المالي بالوحدات الإدارية العامة للمحافظة على المال العام في ليبيا.

أما الفصل الرابع والأخير فقد تم تخصيصه للدراسة العملية، حيث تناول نبذة عن المؤسسات موضوع الدراسة، وتم التطرق إلى وسيلة جمع البيانات والاختبارات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات المتحصل عليها عن طريق الاستبانة. وأخيراً تم عرض النتائج المتحصل عليها وفق فرضيات الدراسة، وتم وضع مقترحات وتوصيات في نهاية الدراسة.

مشكلة الدراسة:

يعتبر المال العام في ليبيا المحرك الأساسي للاقتصاد وبناء الدولة بكل قطاعاتها المختلفة سواء التجارية أو الانتاجية، لذلك فإن حماية المال العام مطلب وطني يشترك فيه الجميع وبالأخص الأجهزة الرقابية المكلفة بالمحافظة على المال العام، ولقد تم تعريف المال العام (الدرويش وآخرون، 2005) بأنه جميع الأموال الثابتة والمنقولة المملوكة للدولة. وبسبب انتشار ظاهرة الفساد المالي، فقد اهتمت الدول بتطوير دورها الرقابي على المال العام من خلال إنشاء وتكوين أجهزة رقابية متعددة للمحافظة عليه وحماية سلامة النشاط المالي والإداري لوحداتها الحكومية من خلال الالتزام بالتشريعات النافذة لضمان الخطط والسياسات المرسومة.

ولقد أدت زيادة وتنوع حالات الغش والاختلاس في القطاع العام وابتكار أساليب متعددة لتمرير تلك الحالات من قبل الإدارة أو العاملين إلى صعوبة منعها واكتشافها، فأصبحت تشكل عبئاً كبيراً على موازنة الدولة، حيث أن المحافظة على المال العام في القطاع الحكومي يرتبط بوضع آلياتٍ وأدوات رقابية ومحاسبية مهمتها الإشراف والفحص والمراجعة ليسهل إنجاز العمل الرقابي بكفاءة وفاعلية عالية، لذلك أصبحت المسئولية تقع على عاتق المراقبين الماليين في المحافظة على المال العام في ليبيا بالمؤسسات والوحدات الإدارية العامة الممولة من الموازنة العامة للدولة الليبية، لتحسين الأداء المالي والإداري لها.

جاءت هذه الدراسة للتعرف على دور المراقب المالي في الرقابة والمحافظة على المال العام. فقد تم صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي: ((ما مدى نجاح المراقب المالي في تأدية دوره الرقابي والمحافظة على المال العام بالمؤسسات الخدمية العامة العاملة بمدينة مصراته)).

أهمية الدراسة:

1. دراسة دور المراقب المالي في المؤسسات الخدمية العامة (الممولة من الميزانية العامة) في مدينة مصراته في الحفاظ على المال العام.
2. مسايرة التطورات الحديثة لدور المراقب المالي في نظام الرقابة المالية والإدارية في الحفاظ على المال العام.
3. العمل على تحقيق المستهدف من الخطط الموضوعة من الدولة عن طريق قانون الميزانية والحد من العبث بالمال العام.
4. التأكد من مدجى التزام المراقب المالي بالمؤسسات العامة بتطبيق أحكام قانون النظام المالي للدولة والتشريعات النافذة.
5. تسهم هذه الدراسة في تطوير وتحسين الأداء الرقابي المالي والإداري للمراقب المالي، مما يؤدي بالتالي إلى تحسين الأداء المالي والإداري للمؤسسات الخدمية العامة ، وبما يُمكنها من أداء الخدمات للمواطنين والإرتقاء بجودة هذه الخدمات والاستمرار والبقاء.

أهداف الدراسة:

1. توضيح دور المراقب المالي في المحافظة على المال العام.
2. التعرف عن كَتَب على دور المراقب المالي في المؤسسات الخدمية العامة.
3. معرفة الصعوبات والإشكاليات والعراقيل التي تواجه المراقب المالي في ليبا في ظل وجود حكومتين واحدة بالغرب والأخرى في شرق البلاد.
4. معرفة ما إذا كانت الوظائف الرقابية الأخرى في المؤسسات الخدمية العامة يمكن أن تحل محل وظيفة المراقب المالي.

5. معرفة مدى فاعلية التقارير المالية الدورية الرقابية التي يعدها المراقب المالي.

6. استطلاع أراء ذوي العلاقة المباشرة بعمل المراقب المالي (المدراء الماليين– المراجعين الماليين).

فروض وتساؤلات الدراسة:

الفرضية الأولى: توفر الاستقلالية المطلوبة للمراقب المالي عند أداء وظيفته الرقابية للمحافظة على المال العام.

الفرضية الثانية: لا تتوفر الاستقلالية المطلوبة للمراقب المالي، وبالتالي تؤثر على أداء وظيفته الرقابية للمحافظة على المال العام.

الفرضية الثالثة: أن المراقبين الماليين يقومون بواجبهم على أكمل وجه وبكفاءة وفاعلية.

الفرضية الرابعة: أن المراقبين الماليين لا يقوم بواجبهم على أكمل وجه وبكفاءة وفاعلية.

الفرضية الثانوية: الاختصاصات الواجب أدائها للمراقبين الماليين وفقاً للقوانين والتشريعات الليبية السائدة.

أما تساؤلات الدراسة تكون كالآتي:

س1/ هل يمارس المراقب المالي دوره الرقابي للمحافظة على المال العام باستقلالية تامة؟

س2/ ما أثر كفاءة وفاعلية عمل المراقب المالي في المحافظة على المال العام؟

متغيرات الدراسة:

أولاً: المتغيرات المستقلة:

- الاستقلالية الكاملة للمراقب المالي.

- الكفاءة والفاعلية في عمل المراقب المالي.

ثانياً: المتغير التابع:

- المحافظة على المال العام.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على "**المنهج الوصفي التحليلي**" الذي يهتم بدراسة الظاهرة نظرياً وعملياً، وذلك بالاعتماد على الدراسات السابقة في الإطار النظري، ودراسة نظرية للقوانين واللوائح التي تنظم عمل المراقب المالي في المؤسسات الخدمية العامة، والذي ما هو محدد في "القانون المالي للدولة" ولوائحه التنفيذية، ومدى التزام المراقب المالي بتطبيقها، والاعتماد على "**الأسلوب الكمي**" لجمع البيانات باستخدام وسيلة "**الاستبيان**"، واستخدام الأساليب الإحصائية للبيانات وصولاً للنتائج، وذلك بهدف **اختبار صحة الفروض**، وتعميم نتائج الدراسة على مجتمع الدراسة وهم: (المراقبين الماليين– المدراء الماليين– المراجعين الداخليين) بالمؤسسات الخدمية العامة العاملة بمدينة مصراته.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: المؤسسات الخدمية العامة العاملة بمدينة مصراته والممولة من الموازنة العامة للدولة.

الحدود الزمانية: التقارير الرقابية المالية الدورية للمراقب المالي عن سنة 2024 وعن ثلاثة أشهر من سنة 2025 للمؤسسات الخدمية العامة العاملة بمدينة مصراته.

خطة الدراسة:

تم تقسيم الدراسة حسب الخطة إلى عدة فصول وعدة مباحث ومطالب وخاتمة منتظمة على النحو التالي:

الفصل الأول: الرقابة المالية.

المبحث الأول: الرقابة المالية النشأة والمفهوم.

أولاً: نشأة الرقابة.

ثانياً: مفهوم الرقابة المالية.

ثالثاً: أهداف الرقابة المالية.

رابعاً: مقومات الرقابة المالية.

خامساً: أنواع الرقابة المالية.

المبحث الثاني: ماهية الرقابة المالية على الانفاق العام وخصائصها.

أولاً: تعريف الرقابة المالية على الانفاق العام واهميتها.

ثانيا: اهمية الرقابة المالية على الانفاق العام.

ثالثاً: خصائص الرقابة المالية على الانفاق العام.

رابعاً: أسس الرقابة المالية على الانفاق العام.

المبحث الثالث: الأسس القانونية للرقابة المالية على الانفاق العام

أولاً: مبدأ المشروعية.

ثانياً: مبادئ العدالة و الإنصاف.

الفصل الثاني: الرقابة الداخلية.

المبحث الأول: الرقابة الداخلية وأهميتها.

أولاً: مفهوم الرقابة الداخلية وأهميتها.

ثانياً: أهداف الرقابة الداخلية.

ثالثاً: أنواع الرقابة الداخلية.

رابعاً: مكونات هيكل الرقابة الداخلية.

المبحث الثاني: المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية.

أولاً: خصائص نظام الرقابة الداخلية الفعال.

ثانياً: خطوات الرقابة الداخلية.

ثالثاً: أساليب الرقابة الداخلية.

رابعاً: اختصاصات المراقب المالي في الوحدات العامة.

خامساً: دور المراقب المالي كوسيلة للرقابة الداخلية.

الفصل الثالث: القطاع العام والمال العام في ليبيا.

المبحث الأول: القطاع العام في ليبيا.

أولاً: مفهوم القطاع العام في ليبيا

ثانياً: أهمية الرقابة الداخلية في مؤسسات القطاع العام.

ثالثاً: هيكل الرقابة في المؤسسات العامة في ليبيا.

المبحث الثاني: المال العام في ليبيا.

أولاً: مفهوم المال العام ومصادره ومكوناته واساليب حمايته

ثانياً: معوقات المحافظة على المال العام وأسس الرقابة عليه.

ثالثاً: صور الاعتداء على المال العام.

رابعاً: الفساد المالي وأسبابه.

خامساً: الفساد المالي والإداري في ليبيا.

سادساً: الوسائل والنظم الرقابية في الوحدات الإدارية العامة.

سابعاً: إمكانية تطوير وتحسين الرقابة على الوحدات الإدارية العامة.

ثامناً: تقييم الأداء المالي.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية وتحليل البيانات.

المبحث الأول: نبذة عن المؤسسات.

المبحث الثاني: مصادر جمع البيانات.

أولاً: أداة جمع البيانات.

ثانياً: المقياس المستخدم في أداة الدراسة.

ثالثاً: ثبات الأداة.

المبحث الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

أولاً: وصف وتحليل خصائص العينة (البيانات الشخصية).

المبحث الرابع: التحقق من فرضية الدراسة.

أولاً: الفرضية الأولى.

ثانياً: الفرضية الثانية.

ثالثاً: الفرضية الثالثة.

رابعاً: الفرضية الرابعة.

خامساً: الفرضية الثانوية.

المبحث الخامس: الإجابة على تساؤلات الدراسة.

الخاتمة.

النتائـج.

التوصيات.

المراجع.

الفصل الأول

الرقــابــة المالـيــة

المبحث الأول: الرقابة المالية النشأة والمفهوم:

أولاً: نشأة الرقابة:

ترجع نشأة الرقابة إلى نشأة الدولة وقد تطورت باتساع ملكية وإنفاق المال العام وازدياد حجم المال، حيث تطورت الرقابة عبر الحضارات الإنسانية عبر الزمن، بداية من الرقابة التقليدية التي تركز أساسا على مدى التزام الدولة بالنظم والقوانين بهدف الحد من الأخطار المرتقبة إلى الرقابة التي تضم الفاعلية والكفاءة .ازداد التوسع في الرقابة بعد تأسيس المنظمات الدولية التي تسهر على تطبيق الرقابة والعناية بالمال العام، من خال التعاون بين الدول ومنظمات دولية، ومن أهم هذه المنظمات المنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا (أنتوساي ANTOSAI)، وهي منظمة تضم عدة دول أعضاء بالإضافة إلى ممثلين عن المنظمات الدولية والمؤسسات المهنية، وقد حصلت المنظمة على إجماع دولي بأن تكون بمثابة تنظيم دولي يهتم بوضع العمل الرقابي في مختلف الدول حيث تلعب دوراً مهما في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورقابة المالية (صفاء وآخرون، 2018).

وتعد الرقابة الفعّالة على كفاءة الإنفاق شرطاً أساسياً لإدارة المال العام بطريقة جيدة، وفي حال كانت الرقابة لا تتمتع بالكفاءة والفعالية في السيطرة على النفقات أثناء التنفيذ، فهذا يعني أنها تفتقر إلى ضوابط السيطرة على الإنفاق العام والذي قد يشكل تهديدا للاستقرار الاقتصادي للحكومة والانضباط المالي وحماية المال العام، ويدعو لشك الجمهور في نزاهة وشفافية نظام الرقابة المالية وإشراف الحكومة على الموارد العامة للمجتمع (عبد القادر وآخرون، 2016).

ثانياً: مفهوم الرقابة المالية:

إن وجود واستمرار جميع الوحدات الاقتصادية المختلفة سواءً الإنتاجية أو التجارية أو الخدمية وفي أي مجتمع كان مرهون بمدى تحقيقها للأهداف والنتائج التي أُنشأت من أجلها، ونوع الخدمة التي

تقدمها لذلك المجتمع، وهي لكي تستطيع تحقيق هذه الأهداف ينبغي أن تمتلك موجودات أساسية لأداء الأعمال من تجهيزات مختلفة، وقوانين وأنظمة وتعليمات خاصة وصلاحيات قانونية وإدارية مختلفة ، وخطط إنتاجية أو خدمية قصيرة أو متوسطة أو طويلة المدى، وأساليب وأنماط متنوعة وأجهزة رقابية مالية وإدارية فعالة وغيرها من متطلبات وضروريات العمل. ولكي يمارس المراقب المالي أعماله الرقابية ينبغي أن يكون على معرفة تامة بأهداف وغايات الوحدات الاقتصادية أولاً؛ حتى يستطيع بالتالي تفهم طبيعة الخطط الإنتاجية والخدمية الموضوعة، والتحقق من مستوى تنفيذها، حيث أن ذلك يساعده في تحقيق رقابة أفضل على المال العام، لأن إنفاق المال يتم حسب الاحتياجات والمشروعات المزمع تنفيذها في إطار الخطة الانتاجية للوحدة الاقتصادية.

ومن حيث التعارف للرقابة المالية، فقد اختلف الكُتاب في تعريفها، ونذكر منها ما يلي:

تم تعرفيها بالمؤتمر العربي الأول للرقابة المالية العليا على أنها: "منهج علمي شامل يتطلب التكامل والاندماج بين المفاهيم القانونية والاقتصادية والمحاسبية والإدارية، وتهدف إلى التأكد من المحافظة على الأموال العامة، ورفع كفاءة استخدامها وتحقيق الفاعلية في النتائج المحققة" (فهمي، 1993).

وعُرفت الرقابة أيضاً بأنها: "مجموعة من العمليات التي تتضمن جمع البيانات وتحليلها للوصول إلى نتائج تقوم بها أجهزة معينة للتأكد من تحقيق المشروع لأهدافه بكفاية مع إعطاء هذه الأجهزة سلطة التوجيه باتخاذ القرارات المناسبة" (قطب، 1994).

وتم تعريفها على أنها: "الرقابة التي تقوم بها هيئات يتم إنشاؤها بقانون أو نظام أو أي سند قانوني آخر وتحدد اختصاصاتها بموجب ذلك السند القانوني وتهدف الى مطابقة العمل بالآثار المالية القانون أو بمعنى أدق مطابقته لمختلف القواعد القانونية التي تحكمه سواء ما كان منها داخلا في إطار الشكل القانوني أي أن يكون العمل المالي مطابقا للتصرف القانوني أو ما كان منها داخلا

في إطار الموضوع القانوني وهي التي تنظر في طبيعة التصرف وفحواه ومكوناته ويتم بموجب هذا النوع من الرقابة تصرف المالي من حيث النفقات والإيرادات (بن كحول، 2017).

ومن مضمون التعريفات السابقة المذكورة يرى الباحث أنه يمكن تعريف الرقابة المالية على أنها: "مجموعة من عمليات فحص وتدقيق ومراجعة للعمليات المالية يقوم بها شخص أو جهاز رقابي بهدف إحكام الرقابة على المال العام، وهي وسيلة هادفة إلى تحقيق أهداف عامة تقترن بالدولة وأهداف خاصة تقترن بالمنظمة".

ثالثاً: أهداف الرقابة المالية:

يمكن إجمال أهداف الرقابة كما يرى العديد من الكُتاب الذين كتبوا في الرقابة المالية فيما يلي (الكفراوي، 1998 – العواملة، 1997):

1. التأكد من احترام رغبة السلطة التشريعية في أن الموازنة العامة تسير وفق ما للتصرف السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية، وبعدم تجاوز المخصصات التي تم تخصيصها لتنفيذ المشاريع والخدمات العامة، وامتثال العمل التنفيذي في المنظمات الخاضعة للرقابة للقوانين واللوائح المالية المعمول بها.
2. تحقيق الرقابة الوقائية على الأموال العامة لمنع التزوير والغش والتلاعب، وللتأكد من استخدامها في الأوجه التي تحقق النفع العام دون اسراف، فقد يعهد البعض العاملين في المنظمات إلى اختلاس الأموال بقصد تحقيق منفعة شخصية باختلاس مبلغ من الخزينة أو قيمة مبيعات نقدية أو اختلاس بعض أنواع المخزون، ولإخفاء ذلك يتم التلاعب في البيانات المحاسبية التي تتضمنها المستندات والسجلات والدفاتر، وذلك بإعداد مستندات مزورة تؤيد مدفوعات نقدية وهمية أو عدم

إثبات المبالغ المحصلة في الدفاتر والسجلات أو إثبات إذن صرف وهمي للمخزون والتلاعب في الكمية المستلمة والمنصرفة.

3. التأكد أن التصرفات المالية تسير وفقاً للقواعد المتبعة التي تحددها التشريعات النافذة والعرف (المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها)، ومنع حدوث أي انحرافات أو أخطاء من جانب الأمناء على الأموال، وتفادي أي اسراف في النفقات، فاحتمال وقوع الخطأ أثناء تنفيذ الأعمال المحاسبية من تحليل وتسجيل وتبويب للعمليات المالية أمر يتعين أن تتوقعه، فالمحاسبون بشر منهم معرضون للخطأ، إما بحسن نية نتيجة الجهل وقلة المعرفة، أو سوء نية بالتلاعب بأموال المنظمة.
4. الوصول إلى معلومات صحيحة لضمان اتخاذ قرارات سليمة، وتنفيذها بأفضل صورة، فمزاولة الأنشطة المختلفة يترتب عليها مجموعة من العمليات التي تنطوي في الغالب على وجود مبادلة خدمات أو أصول مع جهات خارجية، أو تحويل واستخدام بعض الأصول داخل المنظمة من خلال سلسلة من الخطوات ابتداءً بالتصريح بتنفيذ التبادل أو التحويل أو الاستخدام إلى المحاسبة عن نتائج هذا التبادل ويتم تسجيل ما يترتب على هذا التنفيذ من آثار مالية على أصول المنظمة في السجلات المعدة لهذا الغرض، فإذا تمت مراعاة هذه الخطوات التي يمر بها إتمام العمليات مع إجراء الرقابة وكشف ما قد يكون من مخالفات، فإن البيانات المحاسبية التي يتم التوصل إليها يمكن الاعتماد عليها من قبل إدارة المنظمة والجهات الأخرى الخارجية كالحكومة وغيرها.
5. التأكد من تنفيذ السياسات والخطط بأقل تكلفة، والكشف عن الانحرافات التي يبينها التنفيذ الفعلي لمعالجتها فوراً واتخاذ ما يلزم لمنع تكرارها أو حدوثها مستقبلاً.

ولا شك أن تحقيق الأهداف السالفة الذكر، يقترن بفاعلية القائمين بالعمل الرقابي وفاعلية النظام الرقابي نفسه، فالعملية الرقابية صعبة ومعقدة. وه1ه الحقيقة يجب أن تثير تساؤلاً حول:

ما الذي يمكن فعله حتى يضمن النظام الرقابي تحقيق أهدافه المرجوة منه؟. أي أن هناك مجموعة من المقومات التي يجب أن تراعى بشكل خاص حتى يقال أن نظام الرقابة فعال.

رابعاً: مقومات الرقابة المالية:

1. الاستقلالية: تعتبر عنصراً أساسياً لوظيفة الرقابة، وبالإضافة إلى كونها إحدى المعايير المهنية لمهنة المراجعة (التميمي، 1998- اشتيوي، 1996)، فهي سلوك مهني متعارف عليه، وأساسي لحماية الأموال العامة والخاصة وضمان سلامة حسن استغلالها وإدارتها الإدارة السليمة، ويقصد بها أن يبني المراقب أحكامه وتصرفاته على أساس من الموضوعية بعيداً عن التمييز والتأثر بآراء الآخرين أو شكوك، وأن يعمل ذلك تلقائياً توافقاً مع السلوك المنطقي والسوي للمهنة.
2. التأهيل والخبرة المهنية: أي أن نشاط الرقابة المالية يشمل على عدة عمليات ذهنية وفنية معقدة وهي لا تقتصر على مجرد مراجعة المستندات والسجلات المالية حسابياً، بل يشمل فحص وتقييم استخدام الموارد الاقتصادية، وبذلك يفترض أن يتوفر في القائمين بأعمال الرقابة المالية شروط معينة؛ بحي يكونوا على مستوى معين من التأهيل العلمي والعملي بما يتناسب مع مهنة الرقابة، وحتى يتسنى لهم القيام بعملية الرقابة على أسس علمية سليمة، فرقابة النظم المالية بما فيها من السجلات والدفاتر والكشوف تحتاج إلى نوعية متخصصة من الموظفين المدربين في مجال المحاسبة والتخصصات المتصلة بها، أضف إلى ذلك أن رقابة النظم المالية تستلزم التدريب في مجالات أخرى كالإدارة والاقتصاد والحاسب الآلي لتوفير العناصر الملائمة (الكفراوي، 1998). فقد أوصت المؤتمرات والندوات التي عقدت بحضور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبين في الدول العربية بتوفير المؤهل، الخبرة، الاستقلالية.
3. الرقابة المستمرة: أي استمرارية الرقابة في خط موازناً لكافة التصرفات المالية بشكل يساعد على سرعة اكتشاف الأخطاء في حالة وقوعها، بل قد يكون ذلك قبل وقوعها في الوقت المناسب،

والتعرف على أسبابها وإبلاغ المسئولين مبكراً لاتخاذ الإجراءات اللازمة بالتصحيح أو التعديل لتلافي الخطأ. فمن غير المجدي الحديث عن أخطاء ارتكبت في الماضي ولم يعد بالإمكان تصحيحها أو تعويض الخسائر الناتجة عنها (الصياح، 1997).

4. مرونة نظام الرقابة: يعني القابلية للتعديل لمسايرة التطورات التي تشهدها المفاهيم المالية وإدارتها، وإلا أصبح نظام الرقابة عاجزاً عن مواجهة ما يطرأ من تغيرات على الظروف وما يستجد من أمور لم تكن في الحسبان عند التخطيط ووضع المعايير، كتطور فكرة الموازنة العامة من مجرد كونها أداة مالية حسابية تركز على المراجعة الحسابية والشكلية إلى أداة اقتصادية تركز على الأثر والنتائج لمعرفة مدى كفاءة وفاعلية استخدام الأموال العامة (العواملة، 1997).
5. أن تكون نظم الرقابة المالية الكفؤة تكاليفها أقل من الإنجاز المترتب على استخدامها، وبالتالي لابد من الحرص على تحقيق التوازن بين عائد الرقابة من جهة وتكاليفها من جهة أخرى، فأنظمة الرقابة الباهظة يترتب عليها أعباء إضافية.
6. موضوعية وواقعية نظم الرقابة: أي التوافق بين نظم الرقابة وحجم المنظمة ونشاطها الذي تؤديه وأوضاعها المالية، فتصميم نظام رقابي وفقاً لاحتياجات وطبيعة النشاط موضوع الرقابة يحقق أهداف الرقابة المالية، كالمنظمات الضخمة التي تحتاج إلى نظام رقابي أكبر حجماً من ذلك الذي يمكن تطبيقه في المنظمات الأقل حجماً.
7. ضمان الرقابة لسرعة استرجاع المعلومات: أي صحة ووضوح المعلومات أو البيانات الإحصائية الناجمة عن عملية الرقابة وسرعة استرجاعها لتسهيل عملية اتخاذ القرارات اللازمة قبل فوات الأوان.
8. تنوع أساليب الرقابة: وهي أن تكون بشكل تكاملي ومستمر بحيث تعزز الأساليب المختلفة بعضها ببعض، وتكشف التغيرات الموجودة في نظام الرقابة نفسه، وفي العمليات الإدارية كالتخطيط

والتنظيم وتعزز الثقة والمصداقية في النتائج أو الانحرافات التي تكشفها الرقابة، وبالتالي التأكد من أن المشكلات حقيقية.

من هذه المقومات يرى الباحث أن هذه المقومات هي الوسيلة لنجاح نظام الرقابة المالية المعد، ويهدف أساساً إلى التأكد من أن التنفيذ يتم وفقاً للقوانين واللوائح الصادرة من السلطة التشريعية، وضمان استخدام الموارد المتاحة بكفاءة وفاعلية كأفضل استخدام لها، وأن هناك أنواعاً متعددة من الرقابة المالية لتحقيق أهداف المنظمة، إلا أن هناك اختلافاً بينهم تجسد في تخديد المعايير التي تقسم على أساسها هذه الأنواع إذ أن كل منهم نظر إليها من زاوية معينة، مما أدى إلى وجود أنواع متعددة من الرقابة المالية ولها هدف واحد.

الخـــاتمـــة:

خلصنا في نهاية هذه الدراسة إلى توضيح دور المراقب المالي في المحافظة على المال العام من خلال الاستقلالية الكاملة التي يتمتع بها وفق القانون المالي للدولة، كما أن تبين لنا مدى كفاءة وفاعلية عمل المراقبين الماليين في المؤسسات العامة العاملة بمدينة مصراته، حيث تم استطلاع أراء ذوي العلاقة المباشرة بعمل المراقب المالي (المدراء الماليين– المراجعين الداخليين) في المؤسسات موضوع الدراسة.

ولتحقيق ذلك تم استخدام المنهج التحليلي في إجراء هذه الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية، حيث تم تصميم وتوزيع استبانة كأداة لجمع البيانات ووزعت على مجتمع الدراسة، وتم تحليل هذه البيانات وتوصلت الدراسة إلى عدد من من النتائج أهمها أن للمراقبين الماليين استقلالية تامة في أداء عملهم الرقابي للمحافظة على المال العام بالمؤسسات والوحدات الإدارية العامة العاملة بمدينة مصراتة رغم الظروف التي تمر بها ليبيا، كما خلصت إلى أنهم يقومون بإجراء الرقابة السابقة للنفقات بكل فاعلية وكفاءة، ويبذلون العناية المهنية المطلوبة واللازمة للحفاظ على المال العام، أيضاً يقوم المراقبون الماليون بأداء اختصاصاتهم ويؤدن واجباتهم في الرقابة على المال العام وفقاً للقوانين والتشريعات الليبية النافذة.

النتائج:

بعد إجراء التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة التي أجريت على البيانات المتحصل عليها عن طريق الاستبيان لمجتمع الدراسة، تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. إن للمراقب المالي دور فعال في المحافظة على المال العام بالمؤسسات الخدمية العامة العاملة بمدينة مصراته.

2. المراقب المالي في المؤسسات الخدمية العامة العاملة في مدينة مصراتة لديه الاستقلالية الكافية لأداء عمله الرقابي.
3. إن المراقب المالي يقوم بإجراء الرقابة المالية السابقة في المؤسسات والوحدات الإدارية العامة والذي بدوره يساهم في الحفاظ على المال العام.
4. يقوم المراقب المالي بإجراء الرقابة المالية والإدارية المصاحبة في المؤسسات والوحدات الإدارية العامة، والذي بدوره يساهم في المحافظة على المال العام.
5. إن المراقب المالي يقوم بإجراء الرقابة المالية اللاحقة في المؤسسات العامة مما يعزز الحفاظ على المال العام.
6. يقوم المراقب المالي بالجرد المفاجيء على الخزائن النقدية والمخازن في المؤسسات العامة العاملة بمدينة مصراته، والذي بدوره يُحد ويمنع ظاهرة الاختلاس والفساد.
7. إن اعتماد المراقب المالي على المراجعة الداخلية بالجهة يؤثر على أداء وظيفته الرقابية لحفظ المال العام.
8. إن عدم حصول المراقب المالي على القرارات والتعليمات أولاً بأول وفي الوقت المناسب، يؤدي إلى قصور في الرقابة على المال العام وبالتالي الحفاظ عليه.
9. يوجد دور بكفاءة وفاعلية عمل المراقب المالي الرقابي في المؤسسات والوحدات الإدارية العامة العاملة في مدينة مصراتة، للحفاظ على المال العام.
10. إلزام المراقب المالي للجهة المكلف بالرقابة عليها من قفل الحسابات الختامية في نهاية السنة المالية وفي المدة القانونية لعملية إقفال الحسابات الختامية، يزيد من كفاءة وفاعلية المحافظة على الأموال العامة بالمؤسسات والوحدات الإدارية العامة.

11. تطبيق القوانين والقرارات النافذة من قبل المراقب المالي بالمؤسسات العامة يزيد من المحافظة على المال العام.

التـوصيــات:

بناءً على ما تم التوصل إليه من نتائج فإن الباحث يوصي بما يلي:

1. الاهتمام بالتدريب المستمر للمراقبين الماليين لتنمية مهاراتهم الشخصية، ولزيادة قدراتهم على الابداع والابتكار وزيادة اوعي، مما يسهم بشكل واضح في زيادة الفاعلية والكفاءة لأداء المهام الموكلة لهم وأهمها الرقابة وحماية المال العام.
2. الاهتمام بالحوافز المادية والمعنوية للمراقبين الماليين، حيث يمكن من خلالها التأثير على سلوكهم وادائهم لمهامهم بما يضمن تحقيق الاهداف التي تسعى الوحدة الادارية أو المؤسسة لتحقيقها، وكذلك الاهداف العامة للدولة في تحقيق الخدمات المميزة للمواطن والرفاهية.
3. تحديد الاختصاصات والمسؤوليات المطلوبة قانوناً من المراقبين الماليين دون أي تعارض أو تداخل بيها وبين الوظائف الاخرى في المنظمة، مثل المسؤول العام على الوحدة الادارية أو المدير المالي لها أو المراجع الداخلي للمؤسسة العامة، وأن تكون واضحة في دليل مكتوب حتى لا يحدث تضارب في الاختصاصات.
4. الدعم الحقيقي المستمر للمراقب المالي ومساعدته في اكتسابه للاستقلالية الكاملة بالواحدة الادارية لكي يقوم بعمله الرقابي بالقدر المطلوب منه قانوناً.
5. امداد المراقبين الماليين بالجهات الممولة من الدولة أولاً بأول بالقرارات والتوجيهات والمناشير الصادرة من الحكومة ومن وزارة المالية.
6. اهتمام وزارة المالية بالتقارير الدورية التي يقدمها المراقب المالي للوزارة واداراتها مثل ادارة الميزانية والحسابات، والاخذ بتوصيات المراقب المالي ومقترحاته بخصوص تقييم الاداء المالي والاداري للجهة المكلف بالرقابة عليها.
7. العمل على تشجيع المراقبين الماليين لتكوين نقابة خاصة بالمراقبين الماليين، للدفاع عنهم والمطالبة بحقوقهم الوظيفية والمالية والمعيشية، وزيادة التواصل للمشاورة فيما بينهم وتبادل

الخبرات والآراء في المواضيع والقضايا ذات العلاقة بعملهم الرقابي، ووضع الحلول للمشاكل والعراقيل التي تخص العمل الرقابي في الدولة.

8. وضع المراقب المناسب في المكان المناسب، مع الأخذ في الاعتبار مؤهلاته العلمية وخبرته العملية والقدرات الشخصية من حيث مهارات الاتصال والمهارات الأخرى كقوة الشخصية ومهارات الاقناع والقدرة على الإقناع وإجادة الحديث مع المسئولين بالمؤسسات العامة، إضافة لإجادة كتابة التقارير المالية والادارية، واتخاذ القرارات في الوقت المناسب لحماية الأموال العامة، إضافة لقدرته على تقييم الأداء المالي الإداري للجهة المكلف بالرقابة عليها.

المـراجـــــع :

المراجع العربية :

أولاً: الكتب:

1. القرآن الكريم.
2. اقتصاديات المالية العامة، أحمد حافظ الجعويني، 1967، الطبعة الأولى، دار العهد الجديد، القاهرة، مصر.
3. الرقابة المالية، عبد الفتاح الصحن، 1980، مؤسسة شباب الجامعية.
4. النظام المحاسبي الموحد للدول العربية"، 1980، المنظمة العربية للعلوم الادارية، عمان، منشورات المنظمة العربية للعلوم الادارية.
5. مراقبة الموازنة العامة للدولة في ضوء الاسلام، نوفي عبد الساهي، 1983، مكة المكرمة.
6. محاسبة المنشآت المالية، أحمد نور، أحمد بسيوني شحاته، 1986، دار النهضة العربية، بيروت.
7. المراجعة معايير واجراءات، ادريس عبدالله شتيوي، 1990 ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصراتة.
8. المراجعة علماً وعملاً، عبد الفتاح محمد الصحن، كمال خليفة أبوزيد، 1991، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر.
9. محاسبة الاموال العامة والمحاسبة القومية، سالم بن غربية، أحمد فرج بالخير، 1993، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا.
10. الرقابة المالية العليا، فهمي محمود شكري، 1993 دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان.
11. الرقابة الداخلية وخصائصها، كمال عبد العزيز القصبي، 1993، ليبيا.

12. الموازنة العامة للدولة، قطب ابراهيم محمود، 1994، ، الطبعة الرابعة، الهيئة المصرية العامة للكتب.

13. المراجعة العامة، فضالة أبو فتوح علي، 1996، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية.

14. المالية العامة ، أحمد زهير شامية و خالد الخطيب، 1997، دار زهران.

15. المالية العامة، سامية أحمد زهير، 1997، دار زهران.

16. الادارة المالية العامة بين النظرية والتطبيق مدخل نظامي مقارن، نائل عبد الحفظ العواملة، 1997، الطبعة الثالثة، عمان، الاردن.

17. ، الرقابة الادارية و المالية على الاجهزة الحكومية، حمد سليمان القبيلات، 1998، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

18. الرقابة المالية النظرية والتطبيق، عدان الهتدي، 1998، الطبعة الثانية، جامعة الاسكندرية، مصر.

19. الرقابة المالية النظرية والتطبيق، عوف محمود الكفراوي، 1998، الطبعة الثانية، جامعة الاسكندرية.

20. الرقابة المالية في الفقه الاسلامي، حسن رابت ريان، 1999، دار النفائس، لبنان.

21. القانون الاداري دراسة مقارنة، ملكية الصروخ، 1999، مطبعة دار النجاح الجديد، الدار البيضاء، المغرب.

22. المحاسبة في الوحدات الحكومية والمحاسبة القومية تطبيقات على قطاع الجمارك، حمد السيد سرايا و سمير كامل محمد، 2000، دار الجامعية، الجديدة للنشر، مصر.

23. المراجعة مدخل متكامل، أرينز، ألفين، لوبك، جيمس، 2002، ترجمة: دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض المملكة العربية السعودية.

24. القضاء الإداري، سامي جمال الدين، 2003، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر.

25. المالية العامة، محمد خالد المهانى، خالد الخطيب، 2004، مركز التعليم المفتوح، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة.

26. الرقابة المالية العليا، فهمي محمد الشكري، 2010، دار المجدلاوي، عمان، الاردن.

27. أصول المراجعة: الجزء الأول، حسن القاضي، حسين وحدح، عصام قريط، 2014 جامعة دمشق، سوريا.

28. تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، محمود مهدي البياتي، 2005، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، الاردن.

29. الرقابة المالية النظرية والتطبيق، عوف محمود الكفراوي، 2005، الطبعة الثانية، مطبقة الانتصار، الاسكندرية، مصر.

30. علم المالية العامة والتشريع المالي المغربي، عبد الفتاح بلخال، 2005 ، الطبعة الاولى، مطبعة فضاله، الدار البيضاء، المغرب.

31. الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق، حازم هاشم الألوسي، 2006، الطبعة الأولى (الجزء الثاني المراجعة إجرائيا)، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا.

32. نظم المعلومات والمحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية، أحمد حسين حسين، 2006، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.

33. القضاء الاداري، عبد الغني بسيوني، 2006، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر.

34. المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية الصحن وسرايا وآخرون، 2008، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.

35. أصول المراجعة الحكومية وتطبيقاتها بالمنطقة العربية، صالح أحمد عطية، 2008، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.

36. مراجعة الحسابات المتقدمة الإطار النظري والإجراءات العملية، دحدوح حسين أحمد؛ القاضي حسين يوسف، 2009، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر و والتوزيع، عمان، الاردن.

37. الرقابة المالية في عهد الرسول والخلفاء الراشدين، عيسى أيوب الباروني، 2009، منشورات جمعية الدعوة الاسلامية، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا.

38. تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، عبد الرازق محمد قاسم، 2009، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

39. الأسس العلمية ومراجعة الحسابات، علي أحمد الحداد، 2010، الطبعة الأولى، إدارة المطبوعات والنشر، جامعة طرابلس.

40. المراجعة الداخلية، عبد ربه، رائد محمد، 2010، الطبعة الأولى، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

41. الفساد الاداري، بلال خلف السكارنة، 2011 الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

42. المحاسبة الحكومية،رأفت سلامة محمود، 2011، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشرة والتوزيع، عمان، الاردن.

43. الفساد الإداري والمالي وآثاره الإقتصادية والاجتماعية، هاشم الشمري، ايثار القتلى، 2011، دار اليازوري، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

44. تدقيق الحسابات الإطار النظري، إيهاب نظمي طابر، هاني عبد الحافظ العزب، 2012، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

45. الرقابة العليا على المال العام – دراسة مقارنة، عبد الوهاب عبد القدوس الوشلي، 2014. دار المطبوعات الجامعية، القاهرة، مصر

46. تدقيق الحسابات في ظل البيئة الإلكترونية واقتصاد المعرفة، كافي مصطفى يوسف، 2014، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

47. دور الجهاز المركزي للمحاسبات في تفعيل الاداء الحكومي والبرلماني، السيد عبد المالك تركي، 2015، الطبعة الاولى، الدرة للدعاية والاعلان، بدون بلد النشر.

48. الرقابة المالية والادارية ودورها في احد من الفساد الاداري، أحمد مصطفى صبيح، 2016، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر.

49. المحاسبة الحكومية وحسابات الدخل القومي، سالم محمد بن غريبة؛ النخاط خالد عبد الواحد، 2017، الطبعة الأولى، منشورات جامعة البحر المتوسط، بنغازي، ليبيا.

50. الاطار والسياسات في المراجعة، محمد وحدي شركس، 2018، الطبعة الثانية، منشورات ذات السلاسل، الكويت.

51. الرقابة المالية، محمد خير العكام، 2018، الجامعة الافتراضية السورية، دمشق.

ثانياً: الرسائل العلمية:

1. بعنوان أثر اللامركزية ، فهمي صالح عبد الملك، 1986، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

2. مدى فاعلية المراقب المالي في الرقابة على المال العام، دراسة نظرية تطبيقية بالشركات الليبية العاملة بقطاع الصناعة، أسامة ابراهيم الأزرق، 1999، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، الأكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس.

3. التقارير الإدارية ودورها في تفعيل الرقابة الداخلية للوحدات الإدارية،مبروكة مسعود القمودي، 2004، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية.

4. دراسة مدى اعتماد المراقب المالي في المراجع الداخلي في الشركات الليبية العاملة داخل نطاق شعبية بنغازي، صفية مصطفى الريفي، 2004، الاكاديمية الليبية، بنغازي.
5. واقع الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي، سعيد يوسف حسن كلاب، 2004، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
6. دور النظام المحاسبي في حماية الاموال العامة بليبيا: دراسة مقارنة، محمد عبد الهادي غريب، 2005، رسالة ماجستير، الاكاديمية الليبية.
7. الرقابة الإدارية في المؤسسات الحكومية، نعمات محمد أية، 2005، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم.
8. مقومات الرقابة الداخلية في الأصول الثابتة، إبراهيم سالم العرفي، 2005، رسالة ماجستير غير منشورة، الاكاديمية الليبية، بنغازي.
9. دراسة وتقييم فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك، عثماني فؤاد، 2007، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.
10. مدى اهتمام المراجع الخارجي الليبي بتقييم نظم الرقابة الداخلية لتقدير أخطار الرقابة،البشير عبدالله أحمد الشاوش، 2008، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة التحدي، سرت.
11. مدى تأثير بيئة الرقابة على فعالية نظم الرقابة الداخلية، نجية على إبراهيم الشريف، 2008، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الفاتح، طرابلس.
12. فوزي أحمد الشكوكي، 2009، تقييم مدى فاعلية الرقابة الداخلية على الأصول بالشركات التجارية الليبية العامة، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، طرابلس.
13. التدابير الجنائية لمكافحة جرائم الفساد في ضوء الأحكام ذات الصلة في القانون الليبي الدولي،مروة علي المليطي، 2011، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية.

14. دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، عايدة غاشوش؛ مريم لقصير، 2011، رسالة ماجستير، جامعة منثوري قسنطينة.

15. الفساد الإداري وآليات مكافحته، الفرجاني منصور المبروك، 2012، رسالة ماجستير غير منشورة، الاكاديمية الليبية، طرابلس.

16. أثر الاختلاف بين المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الأمريكية (US.GAAP) وآفاق التقارب بينهما، إيمان جودي، 2013، رسالة ماجستير، جامعة سطيف.

17. تقييم نظم الرقابة الداخلية في المنظمات غير الهادفة للربح، إسماعيل أبو القاسم الشيباني المجذوب، 2013، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، طرابلس.

18. تقييم نظم الرقابة الداخلية وأثرها على جودة الخدمات في شركات التأمين الليبية، صالح عبد السلام صالح، 2013، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية.

19. دور المراجعة في الحد من اختلاسات المال العام، زاهية بابكر عبد الغني بابكر، 2013، رسالة ماجستير، منشورة، جامعة الزعيم الازهري.

20. تقييم فاعلية الرقابة الداخلية في الوزارات الحكومية، هناء نافد أبو كميل، 2014، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

21. دور لجان التدقيق في تفعيل أنشطة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، عائشة هاشم أبو شعيرة، 2014، رسالة ماجستير، جامعة الزرقاء.

22. دور نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة في تحسين فاعلية الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية الاردنية، دبور أحمد إبراهيم، 2015، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.

23. الرقابة المالية ودورها في تسيير وتنفيذ نفقات ميزانية البلدية، جالة بلدية تارمونت، جامعة بوضيف بالمسيلة، الجزائر، بن بطة رابح، ذهيمي عبد الله، 2016، رسالة ماجستير، غير منشورة.

24. المراجعة الداخلية ودورها في الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة،ستنا عمر حسين مالك، 2016، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

25. دور الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية: دراسة حالة مصلحة المراقبة المالية بلدية سوم ولاية تيارت،بشرى عزالدين، 2019، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس.

26. دور الرقابة الداخلية في حماة المال العام في ظل المرحلة الانتقالية، محمد صالح ادريس، 2020، رسالة ماجستير غير منشورة، الاكاديمية الليبية، طرابلس.

27. الرقابة المالية على الانفاق العام في التشريع، عبد الله عبد الحميد الهرامة، 2020، رسالة ماجستير، جامعة الزاوية.

28. دور المراجعة الداخلية في تحصين الاداء المالي بالمؤسسات الخدمية العاملة بمدينة مصراتة،مفتاح سالم ارحومية، رسالة ماجستير، غير منشورة، الاكاديمية الليبية مصراتة.

ثالثاً: الدوريات العلمية والمجلات العلمية والمؤتمرات والندوات العلمية:

1. "دور نظم المعلومات المحاسبية والادارية تخصص الموارد وترشيد الانفاق"، ابراهيم احمد الصعيدي، 1984، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
2. استقلالية اجهزة الرقابة المالية العليا"، الصادق الحسيني، طارق الساحلي (1993)، " **المجلة العربية للإدارة**.

3. "تحليل أهمية عناصر الرقابة الداخلية لمراقبي الحسابات"، الججاوي، طلال (2006)، **المجلة العربية للإدارة**.

4. "البيئة الحاضنة للفساد المالي في ليبيا وآثاره دراسة تحليلية للفترة 2003 – 2006"،عريقيب، سعاد عبد السلام؛ المبسوط، ربيعة عاشور أحمد (2008)، **مجلة كلية الدراسات العليا بالجامعة الاسمرية الإسلامية**، العدد 1.

5. "الرقابة الداخلية ودلالاتها في احد من افساد المالي دراسة تطبيقية في جهات رقابية"، الشرع، مجيد (2009)، **مجلة المنصورة**، العدد 87، المجلد 1.

6. "فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية"،السقا زياد هاشم؛ السندي علي مال الله (2010)؛ **مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية**، العدد 17، المجلد 6.

7. "العوامل المؤثرة في فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في الوزارات الاردنية"، غنيمات عبد الله عقلة؛ وصيام، وليد زكريا (2011)، **المجلة الاردنية في إدارة الأعمال**، العدد 4، المجلد 7.

8. "تفعيل نظم الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في الوحدات الخدمية"، البكوع، فيحاء عبد الخالق؛ أحمد منهل مجيد (2012)، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، العدد 92.

9. "تقويم نظام الرقابة الداخلية في الشركة العامة لصناعة البطاريات"،فتاح ابتسام أحمد، محمد رجاء جاسم (2012)، **مجلة دراسات محاسبية مالية**، العدد 20، المجل د7.

10. "تقويم أنظمة الرقابة الداخلية في قطاعات وزارة التربية"، الكرعاوي، نجم عبد عليوي (2012)، **مجلة المثنى للعلوم والادارية والاقتصادية**، العدد 4، المجلد 2.

11. "دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين الأداء الإداري والمالي في مؤسسات التعليم العالي"، ادريس آدم البشير المبارك؛ علي مصطفى نجم البشاري (2012)، **مجلة العلوم الاقتصادية**، العدد 16، المجلد 1.

12. "أثر تقييم مكونات الرقابة الداخلية على تقدير خطرها في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، الجرد، رشا بشير (2013)، **مجلة الجامعة**، العدد 15، المجلد 3.

13. "اطار لمحددات فعالية وظيفة المراجعة الداخلية في القطاع الحكومي: دراسة ميدانية على وزارة الادارة المحلية – بمصر"، زكريا عبد السيد (2013)، **المجلة العلمية التجارة والتمويل**، المجلد 33، العدد 3.

14. "دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي والاداري: دراسة استقصائية لنظام الرقابة الداخلية في مديرية الموارد المائية في محافظة ميسان"، جاسم، فائز عبد الحسن (2013)، **مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية**، العدد 16، المجلد 1.

15. "دور نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية الأردنية في ضبط الإنفاق الحكومي"، العبادي، إبراهيم يوسف جويفل (2014)، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية**، العدد 2، المجلد 22.

16. "الفساد المالي وأوجه القصور في الرقابة على المال العام في ليبيا: دراسة تحليلية لتقرير ديوان المحاسبة للسنوات 2018-2012"، الفطيسي، عبد الغني أحمد (2014)، **مجلة الجامعة**، العدد 16، المجلد 1.

17. "تطبيق موازنة البرامج والأداء ودورها في تحقيق كفاءة الأداء بالوحدات الحكومية دراسة تحليلية على الوحدات الحكومية بمنطقة الباحة"، صالح، هدى دياب أحمد (2015)، **مجلة أمارباك** ، العدد 17، المجلد 6، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا.

18. "توظيف مكونات الرقابة الداخلية لتعزيز جودة التدقيق الخارجي"،الحسيني، مرتضى محمد شآني؛ السعبري إبراهيم عبد موسى (2017)، " **مجلة جامعة بابل العلوم الصرفة والتطبيقية**، العدد 4، المجلد 25.

19. "دور الرقابة في الصفقات العمومية في ترشيد النفقات العمومية"، محمد براغ (2017)، **مجلة الاقتصاد الجديد**، المجلد 9.

20. "دور وأهمية الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي– بالإشارة لحالة الجزائر"، مراد، كريفار، أمين بربري محمد (2017)، **مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا**، العدد 17.

21. "نظام الرقابة الداخلية وأثره على فاعلية المراجعة الخارجية"، قويدر، أيمن ابراهيم (2017)، **مجلة الجامعة**، العدد 19، المجلد 1.

22. "العوامل المفسرة لضعف دور المراجعة الداخلية في الحد من الفساد المالي والاداري في المؤسسات الليبية من وجهة نظر مراجعي ديوان المحاسبة الليبي"، خلاط، صالح ميلود؛ موسى فتحي رمضان (2018)، **مجلة العلوم البحثة والتطبيقية**.

23. "فاعلية الرقابة المالية على الصفقات العمومية في ترشيد النفقات العمومي"، المهدي صدون، خيرة شراطي (2018)، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية**، الجزائر، المجلد 4.

24. "اجراءات ترشيد النفقات العمومية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط سنة 2014"، جميلة صادق (2020)، **مجلة التكامل الاقتصادي**، مجلد7، عدد 2.

25. "الرقابة المالية السابقة ودورها في ترشيد النفقات المحلية"، صابر بن بوعزة، محمد برامج (2021)، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية**.

26. "مدى مراقبة ومتابعة أجهزة الرقابة المالية الحكومية لحسابات منظمة المجتمع المدني: دراسة ميدانية على النوادي الرياضة"عبد الحميد ابراهيم معتوق (2022)، ، مدينة طرابلس.

27. "دور المراقب المالي في الرقابة على المال العام بالشركات العامة: دراسة تطبيقية على الشركات العامة بمدينة طرابلس"، عبد الحميد معتوق، شبعان بن علي (2023)، **مجلة دراسات محاسبية**، العدد 5، نقابة المحاسبين والمراجعين القانونيين الليبيين، أشراف الهيئة الليبية للبحث العلمي.

28. "مدى مساهمة نظم المعلومات المحاسبية في الرفع من كفاءة الاداء المالي: دراسة ميدانية على شركة ليبيانا"، حسني رمضان الشتيوي (2023)، **مجلة كلية الاقتصاد**، جامعة طرابلس.

29. نظام الرقابة الداخلية في الشركات والمنشآت العامة بين النظرية والواقع"، البيرة، عبد الله محمد (2005)، **بحوث مؤتمر الرقابة الداخلية الواقع والآفاق**، الأكاديمية الليبية.

30. آليات المال العام والحد من الفساد الإداري"، المهايني، محمد خالد (2008)، **الملتقى العربي الثالث آليات حماية المال العام والحد من الفساد**، الرباط، المملكة المغربية.

31. "آليات المتابعة المالية للحد من الفساد الوظيفي"، السن، عادل (2008)، **الملتقى العربي الأول واجبات ومسؤوليات الموظف العام وحماية المال العام وورشة عمل آليات المتابعة المالية للحد من الفساد الوظيفي**، مراكش، المملكة المغربية.

32. "الفساد الإداري: اثاره وطرق مكافحته"، بن تركي عز الدين؛ شرفي منصف (2012)، **الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر.

33. "فعالية الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري"، عبد الغني، دادن؛ تلي سعيدة (2012)، **الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من افساد**، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،الجزائر.

رابعاً: القـوانين والقــرارات:

1. دستور ليبيا صدر في مدينة البيضاء.

2. القانون المالي للدولة الليبية ولائحته التنفيذية.

3. المادة رقم (18)، (19) من القانون المالي للدولة.

4. قانون الضرائب الليبي رقم (11) لسنة 2010.

5. قانون العمل رقم (12) لسنة 2010.

6. لائحة الميزانية والحسابات والمخازن للقانون المالي للدولة لسنة 1967م.

7. قانون رقم (2) لسنة (1984) بشأن تعدي لعض أحكام قانون النظام المالي للدولة المادة (1)، (34).

8. صورة من تقرير الايرادات والمصروفات وسجل الاعتماد من لائحة الحسابات القانون المالي للدولة.

9. صورة من المواد الخاصة بالرقابة المادة رقم (18) (20) من القانون المالي للدولة.

10. صورة من المواد الخاصة بمهام المراقب المالي رقم (17)، (18) و (19) من القانون المالي للدولة.

11. قرار وزير المالية بشأن تعيين المراقبين الماليين وتحديد اختصاصاتهم.

12. القانون رقم (23) لسنة 2015م، بشأن انشاء جهاز المراقبة المالية في الكويت.

13. قرار اللجنة الشعبية العامة (للخزنة) (وزارة المالية) رقم 99 لسنة 1987م.

المراجع الأجنبية:

1. S. Moolman and G.Van der. Waldt, (2022) The Effectiveness of Financial Structures in the South Africa Sestor, **African Journal of Public Affairs**, 13(1): 1-26.
2. B. M. Rachid and B. Anissa,(2024). Financial control procedures for public expenditures in public health institutions in Algeria- a fielf=d study of the public hospital institution of Arzew, Oran, **Knowledge of Aggregates Magazine**, vol. 10, N. 1, 100-126.